الفراخ فى بر مصر

بقلم:

أ. د. مصطفى فايز

أستاذ الطب البيطرى

جامعة قناة السويس

■ بلغت استثمارات صناعة الدواجن الآن ما يزيد على ٢٥ مليار جنيه، وتضم فى قطاعاتها المختلفة نحو مليونى عامل يعولون نحو ٨,٧ مليون مواطن بنسبة ٨٪ تقريبًا من تعداد المحروسة.

■ وقد استطاعت صناعة الدواجن مع بداية عام ١٩٩٠ تحقيق الاكتفاء الذاتى فى لحومها وبيضها وتوقف الاستيراد تمامًا، بل كانت هناك أسواق خارجية لمنتجات هذه الصناعة مثل أسواق الخليج والعديد من أسواق إفريقيا.. وتزايد الطلب عليها وازدهرت الصناعة حتى جاء فبراير ٢٠٠٦ وأعلن عن ظهور فيروس إنفلونزا الطيور فى قطعان الدواجن فى مصرنا.. وتدهور الحال وتخبطت الآراء وأساليب التعامل مع الأزمة وتوقف التصدير وانتشر الفيروس شديد الضراوة HPAVI H5N1 وغطى معظم محافظات مصر.. وعلى مدار ٦ سنوات -منذ تاريخ الإعلان عن ظهوره- أصبحت مصر الدولة الثانية بعد إندونيسيا فى تعداد حالات الاشتباه والوفيات، بل وأصبحت من الدول القليلة جدًا التى لم تتخلص من هذا الفيروس اللعين حتى الآن.

ما الذى حدث فى هذه الصناعة؟ وإلى أين تتجه؟

■ استمرت الاستثمارات بل وزاد حجمها ورفعت الشركات الكبيرة من استثماراتها وتوسعاتها واكتملت حلقات الصناعة وأصبحت لدينا مشروعات عملاقة تغطى كل أوجه نشاطها.. لكن العجلة فى اتخاذ بعض القرارات السيادية وبعض مظاهر الاحتكار فى استيراد لقاحات الأمراض المختلفة يقفان حائلاً دون تقدم الصناعة وتطورها؛ فعلى سبيل المثال نرى أنه من الضرورى -إذا أردنا للصناعة الاستمرارية- أن يتم الآتى:

١- إعادة النظر فى بعض القرارات الصادرة من وزارة الزراعة لتنظيم عمل المزارع وإصدار تراخيصها والرسوم التى تسدد لإصدار هذه التراخيص حيث إنها مثبطة لصناعة الدواجن وليست مشجعة لها.

العجلة فى اتخاذ القرارات السيادية، وبعض مظاهر الاحتكار فى استيراد لقاحات الأمراض المختلفة يقفان حائلاً دون تقدم هذه الصناعة المهمة

٢- أن تتكفل الهيئة العامة للخدمات البيطرية فقط بما لديها من خبرات بالتعاون مع علمائنا بالكشف عن الأمراض الفيروسية التى تتعرض لها الصناعة الآن وتصنيع اللقاحات اللازمة للقضاء عليها محليا أو استيرادها من الخارج.

■ لا بد من إعادة تفعيل صندوق دعم الصناعة لمقاومة أمراضها، خاصة فيروس إنفلونزا الطيور.. والعجب كل العجب أن هذا الصندوق يموّل من المنتجين أنفسهم والتعويض المقرر صرفه لا يتجاوز ٥٠ - ٧٠٪ من قيمة الخسائر، هذا الصندوق ما زال تمويله مستمرًا من المنتجين حتى الآن وتكدست به ملايين الجنيهات وتوقف صرف التعويضات وفقد الصندوق مصداقيته.

■ خسرت الصناعة فى عام ٢٠١١ ما يزيد على مليارى جنيه بسبب الأمراض الفيروسية واضطرابات السوق والكساد الذى تتعرض له البلاد، فهل من مجيب لطلبات هذه الصناعة وتمنياتها؟ وما خسرته فى ٢٠١٢ أكثر، ونرجو أن تتوقف الخسارات، وعلى الله قصد السبيل، والله الموفق للخير.